

"النزاع التركي اليوناني على الموارد الهيدروكربونية في بحر ايجيه وشرق المتوسط"

إعداد الباحث:

حسن ياسين المحمد

قسم القانون الدولي العام/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بيروت العربية



<https://doi.org/10.36571/ajsp8321>

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد النزاع التركي اليوناني على الغاز في بحر إيجه وشرق المتوسط، وانعكاساته على السيادة والاقتصاد، والأمن الجماعي في ظل غياب اتفاق ثنائي لترسيم الحدود بينهما. فالنزاع التركي اليوناني على هذه الموارد يُعد أحد أبرز النزاعات الجيوسياسية في المنطقة، ويعود جذره إلى تعقيدات تاريخية وجغرافية وقانونية ترتبط بمسائل السيادة البحرية وترسيم الحدود.

يتمحور النزاع في بحر إيجه، حول السيادة على الجُزر، وتحديد المناطق البحريّة بما فيها الإقليمية المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ). حيث تعتمد اليونان تعتمد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، والتي تمنح الجُزر حقوقاً بحرية كاملة، بينما ترفض تركيا الانضمام إلى الاتفاقية وتعارض منح الجُزر الصغيرة (خاصة القريبة من سواحلها) مناطق اقتصادية خالصة واسعة. وتخشى أن يؤدي ذلك إلى محاصرتها بحرياً، ويقيد تحركها في بحر إيجه. أما في شرق المتوسط، فقد تصاعد التوتر بشكل كبير بعد اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، وقد زادت حدة التوتر بعد توقيع تركيا اتفاقية لترسيم الحدود البحريّة مع حكومة الوفاق الليبية في 2019، والذي اعتبرته اليونان غير شرعي ويتعارض مع حقوقها البحريّة، وقد سارعت اليونان بالاتفاق مع مصر لتوقيع اتفاقية لترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة في عام 2020.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز أهم أسباب النزاع التركي اليوناني على الغاز في بحر إيجه وشرق المتوسط، والآثار القانونية والاقتصادية والأمنية المترتبة على ذلك. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي ساعد على الوقوف على الجذور التاريخية للنزاع، والبحث في مفاعليه الحالية والمستقبلية وتأثيره على العلاقات الدولية بين الطرفين.

وخلصت الدراسة إلى أنّ النزاع التركي اليوناني على الموارد الهيدروكربونية في بحر إيجه وشرق المتوسط، كان سبباً في زيادة التوتر بين الطرفين، وتحول النزاع بينهما إلى نزاع جيوسياسي تركي أوروبي. كما أدى إلى عرقلة التعاون الدولي من أجل استثمار هذه الموارد، وتدخل الأطراف الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، اليونان، ترسيم الحدود البحريّة، غاز شرق المتوسط.

المقدمة:

يشهد شرق البحر المتوسط في السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في التوترات الإقليمية، خاصة بين تركيا واليونان، نتيجة الاكتشافات المتزايدة لموارد الغاز الطبيعي في هذه المنطقة البحرية الغنية. ويعود جذور النزاع بين البلدين إلى خلافات تاريخية عميقة تتعلق بترسيم الحدود البحرية والجرف القاري، إلا أن اكتشافات الغاز أعادت إشعال النزاع وأضفت عليه أبعاداً اقتصادية وجيوسياسية جديدة. تسعى كل من تركيا واليونان إلى توسيع نطاق سيادتها البحرية لتعزيز حقوقها في استغلال الثروات الطبيعية، في ظل غياب اتفاقية ثنائية شاملة لترسيم الحدود البحرية بينهما. ويكتسي هذا النزاع أهمية خاصة نظراً لتداخل المصالح الدولية، ودور الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا، إلى جانب التفاعلات مع دول إقليمية أخرى مثل قبرص ومصر و"إسرائيل".

فتركيا صلة الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا، تطمح أن تصبح دولة ذات تأثير فعّال في المنطقة، انطلاقاً من موقعها الجيوسياسي، الذي سيجعل منها ممراً لإمدادات الغاز والنفط الآسيوي إلى أوروبا، وخاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وتخفيض روسيا من كميات ضخ الغاز إلى أوروبا بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. وفي الوقت ذاته تتمتع اليونان بمكانة استراتيجية في شرق المتوسط، باعتبارها الخاصرة الجنوبية الشرقية مع قبرص لحدود الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، والتي من المحتمل أن تتحول في السنوات المقبلة إلى نقطة تجمع لغاز شرق المتوسط، وخاصة بعد توقيعها مع قبرص و"إسرائيل" وإيطاليا على إنشاء خط أنابيب غاز شرق المتوسط، الذي سينقل الغاز من "إسرائيل" وقبرص إلى اليونان، ومن ثم إلى إيطاليا، لئلبّي احتياجات أوروبا، وعلى إثر ذلك فقد أطلقت مشروعاً لبناء محطة عائمة لتخزين وتحويل الغاز المسال.

إنّ النزاع التركي اليوناني على موارد النفط والغاز يرجع في أساسه إلى النزاع على الحدود البحرية بين البلدين. حيث تربط بين اليونان وتركيا حدوداً بحريّة على طول الساحل التركي في بحر إيجه، وبعض الساحل الجنوبي الغربي في البحر المتوسط، وذلك بسبب وجود جُزر يونانية بالقرب من الساحل التركي، الأمر أدّى إلى تداخل كبير بين الحدود البحريّة التركية واليونانية في بحر إيجه، والبحر المتوسط، فنتج عن ذلك نزاعاً على الحقوق السيادية للبحث، والتقيب عن الثروات والموارد الطبيعية في الجرف القاري المتنازع عليه بين اليونان وتركيا.

الإشكالية:

يُعد النزاع التركي اليوناني حول الموارد الهيدروكربونية في بحر إيجه وشرق المتوسط نموذجاً معقداً للتداخل بين القانون الدولي، والاعتبارات الجيوسياسية، والتنافس على الموارد الطبيعية. فرغم وجود قواعد دولية تنظم ترسيم الحدود البحرية، لا سيّما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، إلا أنّ تباين مواقف الدول الأطراف، ورفض تركيا الاعتراف ببعض المبادئ المتفق عليها دولياً، أفضى إلى توتر متصاعد، وتداخل في المطالب البحرية، خاصة في المناطق المحاذية للجزر اليونانية وقبرص. وعليه إلى أي مدى يسهم غياب اتفاق قانوني ملزم بين تركيا واليونان في تعقيد النزاع حول الموارد الهيدروكربونية بشرق المتوسط، وما انعكاسات هذا النزاع على سيادة الدول وحقوقها في استغلال ثرواتها الطبيعية؟

كما تطرح هذه الإشكالية أكثر من تساؤل تتبلور في التالي:

- 1- كيف تؤثر الجزر اليونانية في شرق المتوسط وبحر إيجه على ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا؟
- 2- كيف ساهمت اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية لكلا الطرفين في توتر النزاع؟
- 3- ماهي دوافع تركيا واليونان الاقتصادية والجيوسياسية في التنافس على الموارد الهيدروكربونية؟
- 4- ماهي الانعكاسات المحتملة لهذا النزاع على سيادة الدول المعنية واستقرار المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

- 1- إنّ غياب اتفاق لترسيم الحدود البحريّة بين تركيا واليونان سيكون من شأنه استمرار النزاع على ممارسة الحقوق السيادية في هذه المناطق، والذي سيؤثر على فرصة استغلالها واستثمارها.

- 2- إنَّ عدم التوصل لتسوية النزاع من شأنه أن يزيد من التهديدات الأمنية بين الطرفين، والتي قد تتحول لمواجهة عسكرية.
- 3- إنَّ حل النزاع التركي اليوناني من شأنه أن يساهم في حل القضية القبرصية لارتباطهما الوثيق فيما بعض، وقد يساعد تركيا في التخفيف من حدة التوتر مع الاتحاد الأوروبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور اكتشافات النفط والغاز في بحر ايجه وشرق المتوسط في تأجيج النزاعات والصراعات الدولية، والتي تعتبر من أبرز أسباب النزاع التركي اليوناني. كما تهدف الدراسة من جهة أخرى لتبيان أهمية هذا النزاع ودوره في تعقيد العلاقات الإقليمية والدولية ولاسيما العلاقات التركية الأوروبية، وتدخل الأطراف الإقليمية الدولية والقوى الفاعلة في هذا النزاع.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الذي لعبته اكتشافات النفط والغاز الجديدة في إعادة فتح ملف النزاع على الحدود البحرية بينهما، إضافة إلى ممارسة الحقوق السيادية ضمن المناطق البحرية المتنازع عليها. كما إنَّ هذا الموضوع له أبعاده الاستراتيجية، القانونية، الاقتصادية والسياسية المعقدة، والتي ساهمت في تشابك المصالح الإقليمية والدولية، وتحول هذه النزاع من نزاع تركي يوناني، إلى نزاع جيوسياسي تركي أوروبي على اعتبار أنَّ اليونان عضواً في الاتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة:

- 1- الرشادة، بلال. (حزيران 2021). الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد 24، المجلد 2. حيث تناولت الدراسة أسباب ومحددات الصراع التركي اليوناني على المناطق البحرية في بحر ايجه وشرق المتوسط، ودور الموارد الهيدروكربونية في تأجيج النزاع بين الطرفين، وتدخل الأطراف الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أنَّ الموارد الطبيعية كان لها الأثر الكبير في هذه النزاع، وأوصى الباحث الطرفين للخوض في مفاوضات مثمرة لتسوية النزاع وتحقيق استغلال أمثل لهذه الموارد.
- 2- عيش، ماهر حمدي. (يوليو 2022). تأثير الجُزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، مصر، العدد 21، الجزء 2. تطرقت الدراسة بشكل حصري لتأثير الجُزر اليونانية القريبة من الساحل التركي على تعيين الحدود البحرية بين الطرفين في كل من بحر ايجه وشرق المتوسط. وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ السبب في عدم التوصل لترسيم الحدود البحرية بين الطرفين يعود لاختلاف وجهات النظر بينهما حول تفسير نصوص قانون البحار، وخاصة المادة 121 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد أوصى الباحث بضرورة انضمام تركيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتباع سبل التسوية الدبلوماسية لحل هذه النزاع، وبالتالي الحد من آثار النزاع ونتائجه.
- 3- قطب، محمد. (نوفمبر 2022). النزاع التركي اليوناني على الجرف القاري في بحر ايجه (1963-1982)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 10، العدد 81. استعرضت هذه الدراسة الجذور التاريخية للنزاع التركي اليوناني، ومدى تأثير القضية القبرصية على هذا النزاع. كما عالجت أسباب هذا النزاع ومحدداته،

وتأثير اكتشافات النفط والغاز في المناطق البحرية على النزاع. وتوصلت الدراسة إلى أن اكتشافات النفط والغاز في بحر ايجيه وشرق المتوسط تعتبر من أهم أسباب النزاع بين الطرفين. وأصى الباحث إلى ضرورة تدخل الأطراف الدولية، وبذل المزيد من الجهد بين الطرفين لحل النزاع، والحد من آثاره السلبية العسكرية والاقتصادية.

المناهج المتبعة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يبين ممارسات كل طرف من أطراف النزاع في سبيل ترسيم حدوده البحرية، وممارسة حقوقه الاقتصادية على هذه المناطق، والسيطرة على الموارد الهيدروكربونية. وتم كذلك الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال تناول أسباب ومحددات النزاع القديمة والحديثة، وما سيؤول إليه في المستقبل.

المطلب الأول: النزاع على الحدود البحرية التركية اليونانية وتداخل المناطق البحرية

الفرع الأول: محددات النزاع على الحدود البحرية بين تركيا واليونان

إنّ النزاع التركي اليوناني ليس وليد اللحظة، فأساسه قديم ومتجذّر، وما هو إلا امتداداً لصراعٍ تاريخيٍّ قديمٍ، حيث كان النزاع يأخذ أبعاداً سياسيةً ودينيةً، غير أنّه ومع ظهور اكتشافات النفط والغاز في شرق المتوسط، تحول إلى نزاعٍ له أبعاده الجيوسياسية والاقتصادية. تتمثل الأبعاد الجيوسياسية للنزاع من خلال تقسيم جزيرة قبرص إلى قسمين، إضافة إلى المشاكل حول السيادة على بحر ايجيه وشرق المتوسط، والمشاكل العرقية والدينية. بالمقابل تتمثل الأبعاد الاقتصادية للنزاع اليوناني التركي في حقوق التنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة في بحر ايجيه، وشرق المتوسط (الرشايدة، 2021، ص. 377-378).

أولاً: النزاع على المناطق البحرية في بحر ايجيه

ظهرت ملامح النزاع على الحدود البحرية بين تركيا واليونان منذ الحرب العالمية الأولى، والتي كبدت خساراً كبيراً لنفوذ تركيا آنذاك. وعلى إثر ذلك تم توقيع معاهدة لوزان عام 1923، بين الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، ودول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى (رفيق، 2017، ص. 3). وأخرجت هذه الاتفاقية بحر ايجيه من السيادة الكاملة لأي دولة، وتكون سيادة اليونان على الجزر الواقعة في بحر ايجيه (الجوهري، 1984، ص. 178؛ عيش، 2022، ص. 54)، باستثناء جزر "امبروس، تينيدوس وجزر الأرانب"، وتبقى الجزر الواقعة على مسافة أقل من ثلاثة أميال بحرية من الساحل التركي خاضعة للسيادة التركية، مع مراعاة الجزر الخاضعة للسيادة الإيطالية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية (رفيق، 2017، ص. 10)، والتي تنازلت عنها إيطاليا لليونان بموجب اتفاقية باريس للسلام 1947. وعليه باتت جزيرة Kastelorizo "كاستيلوريزو" من الجزر الواقعة تحت السيادة اليونانية (أحمد، 2007، ص. 215-216).



الشكل رقم (1): توزع الجُزر اليونانية في بالقرب من السواحل التركية

المصدر: موقع عربي2

<https://e9rp.short.gy/3RpGKW>



الشكل رقم (2): يظهر بشكل منفرد المكان الجغرافي لجزيرة "كاستيلوريزو" Kastellorizo

المصدر:

<https://e9rp.short.gy/F8QY3i>

إنّ أساس النزاع بين تركيا واليونان على الحدود البحريّة، هو الاختلاف حول تفسير النصوص المتعلقة بالسيادة على الجُزر في بحر ايجه، والمنصوص عليها في معاهدة لوزان 1923، واتفاقية باريس للسلام 1947. إذ أشارت المادة 12 من معاهدة لوزان 1923، أن تظلّ الجُزر في بحر ايجه، والواقعة على بعد أقل من ثلاثة أميال بحريّة من الشاطئ الأسيوي تحت سيادة تركيا" (رفيق، 2017، ص. 9). وقد فسّرت اليونان ذلك بأنّ كل جزيرة تبعد أكثر من ثلاثة أميال عن الساحل التركي تكون تحت السيادة اليونانية. في حين فسّرت تركيا ذلك على أنّ كل جزيرة تبعد أكثر من ثلاثة أميال عن الساحل التركي، ولم تذكر صراحة في نص الاتفاقية أنّها تخضع للسيادة اليونانية، تبقى خاضعة للسيادة التركية، على اعتبار أنّ هذه الجُزر تشكل ميراثاً لها، انطلاقاً من أنّ بحر ايجه كان يخضع

لسيادة الدولة العثمانية وملكا لها (الحاج، 2017، ص. 2-3). ويجب أن يتم تحديد السيادة على هذه الجزر باتفاق مع اليونان (Heraclides, 2010, p. 184). وعليه بموجب معاهدة لوزان عام 1923، فإن المياه الإقليمية لكلا الطرفين تكون في حدود ثلاثة أميال بحرية، مع الأخذ بعين الاعتبار بالمياه الإقليمية للجزر اليونانية المحاذية للساحل التركي.

تطور النزاع بعد توقيع اليونان على اتفاقية "مونترو" Montreux بشأن نظام المضائق البحرية 1936، حيث قامت اليونان بزيادة عرض مياهها الإقليمية لمسافة ستة أميال بحرية في بحر إيجه، بما في ذلك الجزر التي تخضع لسيادتها (Heraclides, 2010, p. 184)، الأمر الذي عارضته تركيا، ولم ترض به (أحمد، 2025، ص. 90). ومع تطور القانون الدولي للبحار، وعقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة لقانون البحار في جنيف عام 1958، واعتماد اتفاقيات جنيف لقانون البحار 1958، وقبل دخولها حيز النفاذ، قامت تركيا بإصدار القانون رقم 476، بتاريخ 24 أيار لعام 1964، الذي بيّنت المادة الثانية منه على تحديد مجال مياهها الإقليمية في حدود ستة أميال بحرية، انطلاقاً من مبدأ التبادل مع دول الجوار، وفق ما كان معمولاً فيه بموجب اتفاقية مونترو 1936 (أحمد، 2025، ص. 227).

بعد دخول اتفاقيات جنيف لقانون البحار 1958، التي وقّعت عليهما اليونان حيز النفاذ. ومع توقيعها ومصادقتها في عام 1995، على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982. فقد أعلنت اليونان، وانطلاقاً من حقوقها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وتمسكها بالقواعد القانونية المنصوص عليها، أنها ستقوم بتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة، وإعطاء الجزر اليونانية القريبة من الساحل التركي منطقة اقتصادية خالصة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

قامت اليونان وبناءً على ذلك بإصدار التشريع الوطني رقم 2289 في عام 1995، لتحديد الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة. وأعلنت عن ذلك من خلال المذكرة الشفهية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005. ثم عدّلت ذلك بموجب القانون رقم 4001 لعام 2011، وتقدمت به من خلال مذكرة شفهية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012، مستندةً في ذلك إلى مبدأ تساوي الأبعاد لتحديد حدودها البحرية، والمبين في خريطة اشبيلية لعام 2004، التي لا تعترف بها تركيا إطلاقاً. (رسالة ممثل اليونان الدائم لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 19 شباط 2020).

ثانياً: النزاع على المناطق البحرية شرق المتوسط

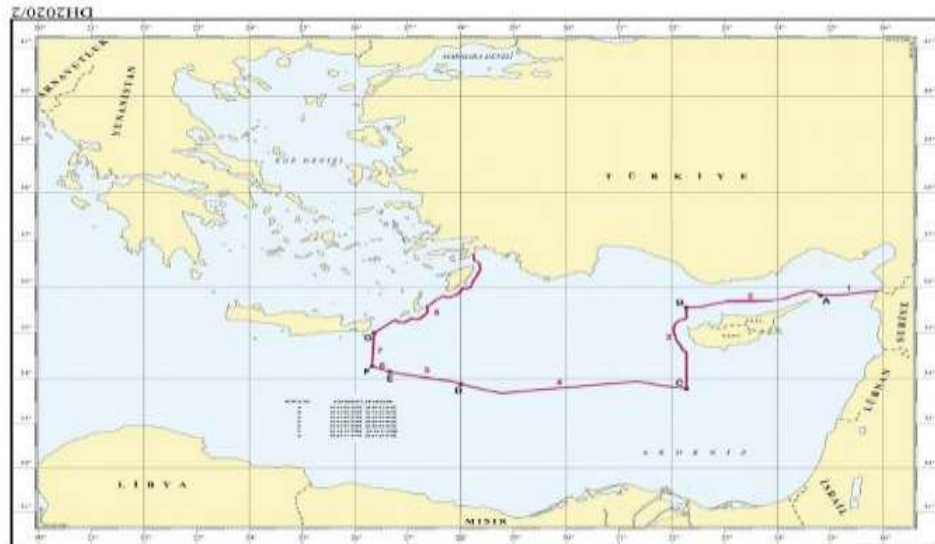
توصلت تركيا إلى أنّ هناك حدوداً بحريةً مشتركة، ومتقابلة مع ليبيا في البحر المتوسط، فقامت بإبرام مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، لتحديد المجالات البحرية بين الطرفين (دوران والرنيتيسي، 2022، ص. 99-100). بالمقابل ورداً على هذه الخطوة، سارعت كل من مصر واليونان إلى إبرام اتفاقية لترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في البحر المتوسط، بحيث تقطع الطريق على مذكرة التفاهم التركية الليبية، وتمنع تركيا من تحقيق مشروعها التوسعي في شرق المتوسط.

1- مذكرة التفاهم التركية الليبية لترسيم الحدود البحرية

وقّعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية في 27 تشرين الثاني 2019، مذكرة تفاهم حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط. تتضمن ديباجة، وست مواد، بالإضافة إلى ملحقين يبينان خط الوسط، ونقاط الاحداثيات الأساسية للجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين تركيا وليبيا (كريكش، 2020، ص. 61).

لقد جاء في ديباجة مذكرة التفاهم أنّ الطرفين "قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف، وعادلٍ وفق الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية". أما بقية مواد المذكرة فتتعلق بضبط حدود "الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة"، وفق احداثيات جغرافية تم تحديدها، وإجراءات تسجيلها لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين، وسبل حل النزاعات حولها، وآليات مراجعتها وتعديلها.

ترى تركيا أنّها استندت إلى بعض المبادئ، والأسس القانونية في عملية ترسيم الحدود البحرية. حيث اعتمدت على مبدأ الاتفاق كقاعدة عرفية نص عليها قانون البحار، باعتباره أساساً لترسيم الحدود البحرية بين الدول المتقابلة، ويحقق حلاً منصفاً وعادلاً وفقاً لمبدأ العدالة. ومن ناحية أخرى تم الاعتماد خط الوسط استناداً إلى خط الأساس انطلاقاً من البر الرئيسي للدولتين، دون احتساب أي تأثير للجُزر الواقعة بالقرب من خط الوسط، الممتد من ساحل الأناضول حتى الساحل الليبي المقابل. حيث لم تعترف تركيا بتأثير كل من جزيرتي "كريت" و"رودس" اليونانيتين إلا بمياه إقليمية تمتد لمسافة ستة أميال بحرية، ولم يتم منحها منطقة اقتصادية خالصة، أو جرفاً قارياً. كما واستندت تركيا على مبدأ التناسب في تحديد منطقتها الاقتصادية مع ليبيا، على اعتبار أنّها صاحبة أطول شاطئ على البحر المتوسط من بين دول شرق المتوسط (يايجي، 2020، ص. 28-29-30).



الشكل رقم (3): الحدود البحرية بين تركيا وليبيا بموجب مذكرة التفاهم التركية الليبية 2019.

حيث تشكل النقطتين E و F منطقة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية

المصدر: موقع الأمم المتحدة

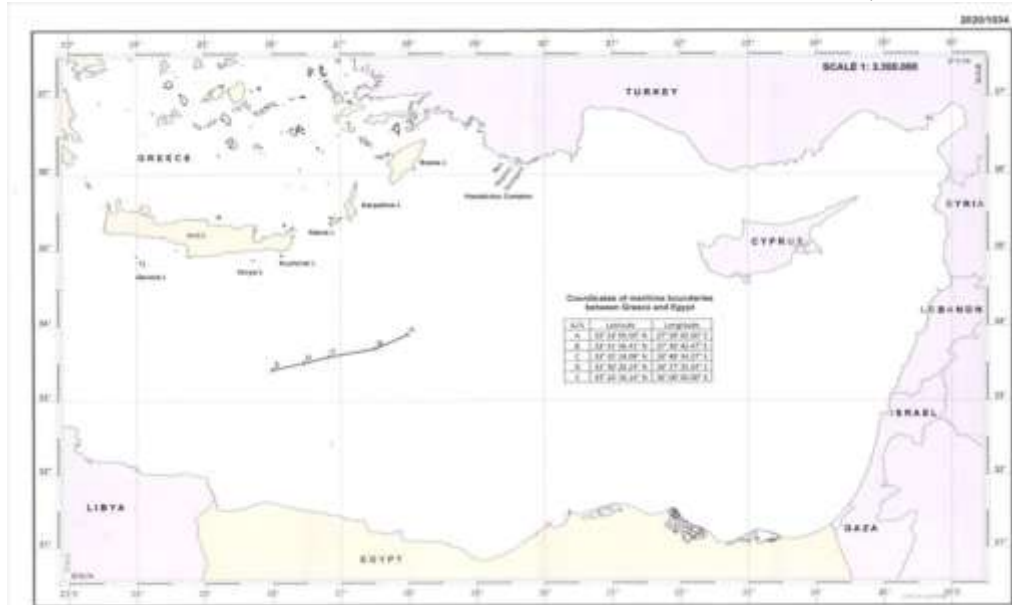
<https://digitallibrary.un.org/record/3856643>

لقد اعتبرت كل من تركيا، وحكومة الوفاق الوطني أنّ مذكرة التفاهم انتصاراً تاريخياً على اعتبار أنّها الأول من نوعه بالنسبة لتركيا، والتي من خلالها قامت بترسيم حدودها البحرية بالاتفاق مع دولة ساحلية مقابلة، يضاف إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع قبرص التركية في عام 2011 (دوران والرنيتسي، 2022، ص. 102-104-105؛ سلمي، 2019، ص. 5).

2- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية

قامت كل من مصر واليونان، وبعد اعتراضهما على مذكرة التفاهم التركية الليبية، بتوقيع اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة في 6 آب 2020، وتمّ المصادقة عليها في 26 آب من العام ذاته، وسُجّلت هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة في 3 أيلول 2020. واعتبر الطرفان أنّ مذكرة التفاهم كأنّها غير موجودة، ولا أساس قانوني لها، ليعود النزاع البحري بين تركيا واليونان للواجهة من جديد (الحوشي، 2021، ص. 10).

تضمنت الاتفاقية خمس مواد بالإضافة إلى ملحق، وخريطة تبيّن احداثيات نقاط ترسيم المنطقة الاقتصادية بين الدولتين. وتم اعتماد النقطة (A) شرقاً، والنقطة (E) غرباً كنقطتي امتداد للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين وفق قواعد القانون الدولي، وهذا الخط ملزمٌ ونهائيٌّ للطرفين، ولا يمكن إجراء تعديل على هاتين النقطتين مستقبلاً في حال الاتفاق بين الدول المجاورة المعنية الأخرى، إلا من خلال الاتفاق بين الطرفين، على أن يقتصر تعديل امتداد النقطة (A) باتجاه الشرق، والنقطة (E) باتجاه الغرب. وبالتالي يكون التعديل محصوراً بزيادة طول الخط الفاصل بين الدولتين، وغير ذلك لا يكون جائزاً. ويترتب على أي من الدولتين إخطار الطرف الآخر، فيما لو انخرط في مفاوضات تتعلق بترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع دولة أخرى تشترك مع أحد الطرفين في المناطق البحرية، وذلك قبل التوصل لاتفاقٍ نهائيٍّ مع الدولة الأخرى (المادة 1 من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية 2020).



الشكل رقم (4): نقاط ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية بموجب اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما لعام 2020
المصدر: موقع الأمم المتحدة

<https://treaties.un.org/doc/Treaties/2020/08/20200814%2002-52%20PM/I-56237%20->

%20Map.pdf

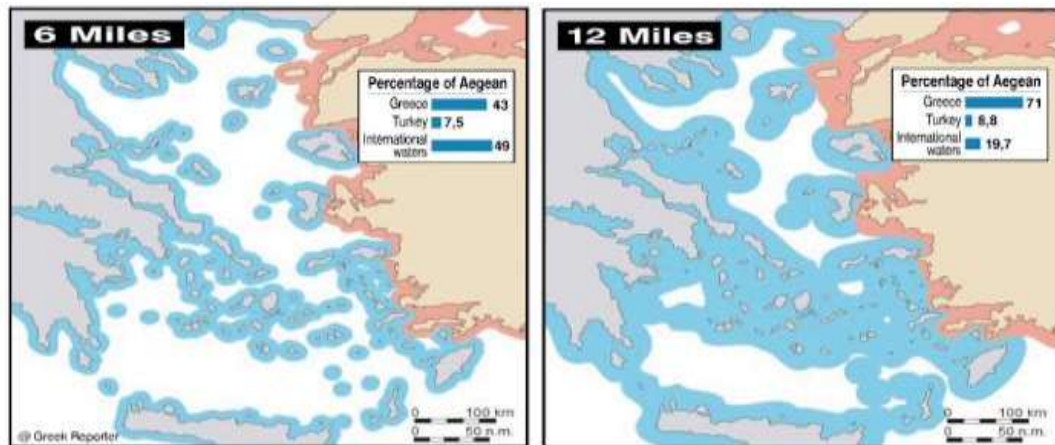
كما تضمنت الاتفاقية التعاون في مجال استغلال الموارد الطبيعية، بما فيها الموارد الهيدروكربونية التي قد تكتشف في المستقبل، والممتدة من المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الدولتين باتجاه الأخرى، والتي تعتبر حقول نفط، أو غاز مشتركة. ويتم تسوية النزاعات حول هذه الاتفاقية عن طريق القنوات الدبلوماسية (المادة 2 من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية 2020). وتكون الاتفاقية ملزمةً ونهائيةً، ولا يجوز الطعن بها، أو الانسحاب منها، أو وقف العمل بها (المادة 3 و4 من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية 2020).

الفرع الثاني: تداخل المناطق البحرية والنزاع على الحقوق السيادية بين تركيا واليونان

لقد ساهم النزاع على تعيين المناطق البحرية بين تركيا واليونان بشكل كبير على ممارسة الحقوق السيادية في هذه المناطق، كما ولعبت دوراً كبيراً في توتر العلاقات بين الطرفين، على اعتبار أن كل منهما يرى أن ما يقوم به الطرف الآخر لا يتوافق مع مبادئ القانون الدولي، وينتهك سيادة الطرف الآخر.

أولاً: تداخل المناطق البحرية والحقوق السيادية في بحر ايجه

لقد أثارت التصرفات التي قامت بها اليونان، عملاً لاتفاقيات القانون الدولي للبحار المشار إليها سابقاً، حفيظة تركيا واحتجت عليها، على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تحول بحر ايجه إلى بحر يخضع للسيادة اليونانية بأكمله، مما سيؤثر مباشرةً على المياه الدولية، وبالتالي لن تستطع تركيا استخدام البحر لأغراض الملاحة البحرية، إلا بعد استئذان اليونان كما من شأنه أن يشكل خطراً على الأمن القومي التركي (Heraclides, 2010, p. 169–170).

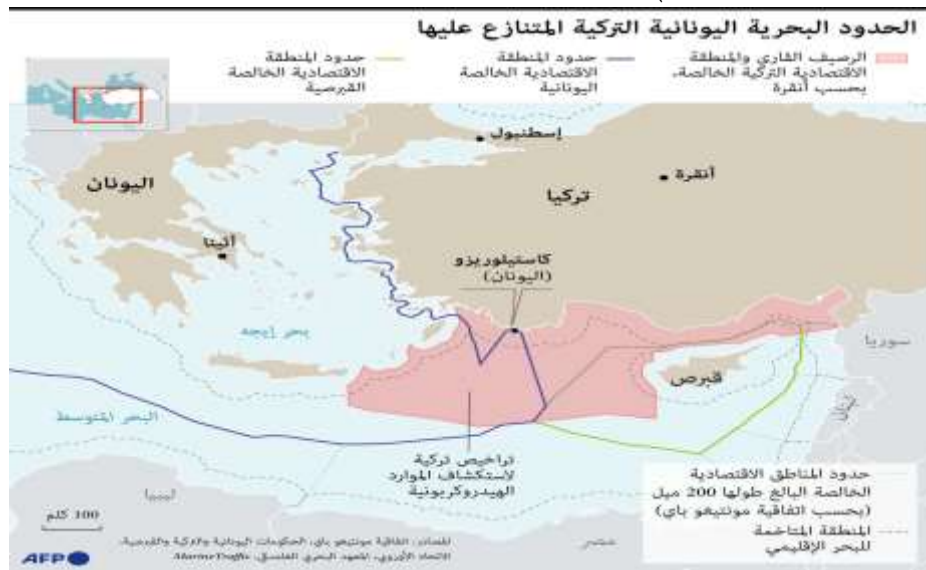


الشكل رقم (5): حدود المياه الإقليمية بين تركيا واليونان في حالة 6 ميل بحري وفي حالة 12 ميل بحري

المصدر: موقع أحوال تركية

<https://ahvalnews.com/ar>

كما ترى تركيا أنّ قيام اليونان بتحديد الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية استناداً إلى اتفاقية قانون البحار 1982، لمسافة 200 ميل بحري ليس أمراً ضرورياً، ولكنه الحد الأقصى لتطبيق القانون، وليس من الضروري تطبيقه في حدوده القصوى، وخاصة في بحر إيجه ذي الوضع الخاص. فضلاً عن أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، أكدت على مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، إذا كان يلحق ضرراً بحقوق، وسيادة دولة أخرى مجاورة. لذلك اتخذت تركيا من المناورات العسكرية، وإطلاق سفن البحث، والتنقيب عن النفط والغاز بالقرب من الجزر اليونانية وخاصة جزيرة Kastelorizo، كردة فعل على محاولات اليونان تحديد منطقتها الخالصة الاقتصادية في شرق المتوسط، وإعطاء هذه الجزر منطقة اقتصادية خالصة استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982. (Bederman, 2010, p. 30).



الشكل رقم (6): تداخل الجرف القاري التركي مع المناطق البحرية اليونانية.

المصدر: موقع الحرة

<https://www.alhurra.com/turkey/2021/01/25>

ثانياً: تداخل المناطق البحرية والحقوق السيادية في شرق المتوسط

1- الآثار المترتبة على مذكرة التفاهم

حققت ليبيا من خلال مذكرة التفاهم مكسباً يُضاف إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة، تقدر مساحتها بـ 16700 كم²، كانت ستكسبها اليونان عند محاولتها ترسيم الحدود البحرية الليبية اليونانية عام 2014. إذ كانت اليونان تسعى للسيطرة على كافة قطاعات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، بالاعتماد على أثر جزيرة "كريت" على ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط (الحوشي، 2021، ص. 28).

كما وأن ليبيا من خلال ذلك، أصبحت ذات عمق استراتيجي في "الوطن الأزرق" الجديد، وبالتالي يضمن مشاركتها الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، من خلال التحكم في الموارد الطبيعية، وتحقيق المكاسب الاقتصادية من أي مشروع إقليمي أو دولي يتعلق باستغلال النفط والغاز، والموارد الطبيعية الأخرى في هذه المنطقة.

كما أكدت على الحقوق السيادية لتركيا على جرفها القاري، ووفرت أساساً قانونياً، وسياسياً للأعمال، والأنشطة التركية المتعلقة بالبحث، والتقيب عن حقول النفط والغاز في شرق المتوسط، دون أن يكون هناك انتهاكات لحقوق الدول المجاورة (دوران والرنيتسي، 2022، ص. 102). وعليه قامت تركيا بتوقيع مذكرة تفاهم للتقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية (موسى، 2022، ص. 21-22).

نتيجة لذلك وبعد المكاسب التي حققتها تركيا وليبيا من خلال مذكرة التفاهم، فإن الباحثين والمختصين الأتراك قاموا بإعداد دراسات وخرائط تصورية جديدة للمناطق الاقتصادية لكل من مصر و"إسرائيل" ولبنان، فيما لو أقدمت هذه الدول على ترسيم حدودها البحرية مع تركيا وليس مع قبرص. حيث تشير هذه الدراسات، والخرائط إلى المساحات الجغرافية التي تكسبها الدول في حال أبرمت اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع تركيا شرق المتوسط، بذات المعايير والأسس المتبعة في مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، الأمر الذي ينتج عنه تقاسم المنطقة الاقتصادية لقبرص بين هذه الدول وتركيا، وبالتالي السيطرة على حقول النفط والغاز المكتشفة، والتي من المحتمل أن تُكتشف مستقبلاً في المنطقة الاقتصادية لقبرص (بابجي، 2022، ص. 33-37).

لقد لاقت مذكرة التفاهم رفضاً، واعتراضاً من قبل مصر واليونان، والاتحاد الأوروبي. حيث اعتبرت مصر أن المذكرة باطلة لمخالفتها لاتفاق الصخيرات، ومن شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار في البحر المتوسط، وكذلك الاضرار بالحقوق المترتبة عن الاتفاقية الاطارية للموارد الهيدروكربونية، التي أبرمتها مصر مع قبرص في عام 2013. واعتبرتها عملاً غير قانوني ينتهك قواعد القانون الدولي، وتزيد من حدة النزاع على الحدود البحرية في شرق المتوسط، وانتهاكاً لسيادة الدول في حقها المشروع باستغلال الثروات الطبيعية، بما فيها النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من مصر واليونان (سلمي، 2019، ص 7-8).

كما اعتبرت اليونان أنها غير ملزمة من الناحية القانونية بمذكرة التفاهم التركية الليبية، لأن ذلك يُعدّ أمراً منافياً للواقع من الناحية الجغرافية، بسبب وقوع جزيرة "كريت" اليونانية بين الساحلين التركي والليبي، وهذا ما يدحض فكرة وجود سواحل متقابلة بين الطرفين. كما إنّه ومن خلال هذه المذكرة فقد تجاهلت تركيا منح الجزر اليونانية مياهاً إقليمية إلا في حدود ستة أميال بالنسبة لجزيرتي "كريت" و"رودس"، أما بالنسبة لجزر "كاستيلوريزو" و"ستروجلي" و"رو"، فقد تم تجاهلها من جميع الجهات باستثناء الجهة الجنوبية، حيث منحها تركيا مياهاً إقليمية لمسافة ستة أميال من جهة الجنوب، وذلك تماشياً مع تمسك تركيا بتحديد جرفها القاري، وعدم اعطاء الجزر اليونانية في المتوسط، وبحر ايجه مناطق بحرية إلا في حدود ستة أميال، الأمر الذي اعتبرته اليونان انتهاكاً صريحاً لحقوقها البحرية التي يحميها القانون الدولي للبحار (عيش، 2022، ص. 87).

كما لاقت مذكرة التفاهم اعتراضاً داخلياً في ليبيا على اعتبار أنها عُقدت في ظل إجراءات غير قانونية وباطلة، وتتعارض مع اتفاق الصخيرات المبرم بين الأطراف الليبية المتنازعة على السلطة. ليس لها أي أثر قانوني حتى ولو تم تسجيلها في الأمم المتحدة.

2- الآثار المترتبة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

تعتبر اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان اتفاقية جزئية، ومحدودة جغرافياً. حيث إنها أخذت بعين الاعتبار جزءاً من الحدود البحرية بين مصر واليونان في شرق المتوسط، وليس كل تلك الحدود البحرية الممتدة بينهما. وبالتالي فقد امتنعت اليونان عن توسيع حدودها البحرية في المناطق البحرية الواقعة شرق جزيرة "رودس"، ومن جانب آخر فقد تركت مصر باب

التفاوض مفتوحاً بشأن الحدود البحرية بين الدول المعنية في المستقبل، وخاصة مع تركيا وليبيا، إذ لم تتضمن الاتفاقية ترسيماً للحدود البحرية للمناطق الواقعة شرق جزيرة "رودوس" وغرب جزيرة "كريت" اليونانيتين. (Lika, 2020, p. 13)

إنّ أحد الأسباب الرئيسية للاتفاقية، هو قطع الطريق على مذكرة التفاهم التركية الليبية الموقعة في وقت سابق. ولتكون خطوة جديدة لمواجهة الممارسات التركية المتصاعدة في منطقة شرق البحر المتوسط. كما من شأنها أن تزيد العراقيل القانونية أمام تطبيق، وتنفيذ مذكرة التفاهم التركية الليبية (الحوشي، 2021، ص. 11-12).

يمثل اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان خطوة مهمة على الصعيد الاقتصادي لمصر، إذ يتيح المزيد من اكتشافات الغاز في البحر المتوسط، ويفتح آفاقاً جديدة لمزيد من التعاون الإقليمي بمجال الطاقة في ظل عضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط. كما تعتبر ضربة كبيرة لتركيا، ويمنعها من التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وخاصة بالقرب من الحدود البحرية اليونانية المصرية. كما من شأنها أن يعرقل، ويلغي مذكرة التفاهم التركية الليبية كونه يغطي المناطق التي شملتها هذه المذكرة (مجدي، 2020).

اعتبرت تركيا أنّ الاتفاق المبرم بين مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية لا قيمة له، وأنّ تركيا ستستأنف أعمال التنقيب في شرق البحر المتوسط مجدداً، لعدم إيفاء اليونان بوعودها. كما صرّح الرئيس التركي "أنّه لسنا بحاجة للتباحث مع من ليس لديهم أي حقوق في مناطق الصلاحية البحرية، وإنّ المنطقة المحددة ضمن الاتفاق المصري اليوناني، تقع ضمن الجرف القاري التركي، وهذا الاتفاق باطل"، وينتهك أيضاً الحقوق البحرية الليبية". كما ترى تركيا أنّ هذا الاتفاق قد اقتطع جزءاً يقدر بـ 16700 كم² من المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية، وفق ما تمّ تعيينه بموجب مذكرة التفاهم التركية الليبية (الحوشي، 2021، ص. 27).

كما ستزيد هذه الاتفاقية من تفعيل انشاء منطقة اقتصادية آمنة بين كل من قبرص واليونان ومصر، لتخدم الاقتصاد الوطني لهذه الدول، وفي مقدمتها انشاء خط الغاز بين قبرص ومصر، لتصدير الغاز القبرصي من حقل Aphrodite إلى معامل تسيل "دمياط وإدكو"، وإعادة تصديره إلى دول أوروبا، الأمر الذي يخشاه الجانب التركي، والذي يحاول منعه وعرقلته. كما يمكن القول أنّ هذه الاتفاقية جاءت استكمالاً للتعاون بين دول منتدى غاز شرق المتوسط وبالأخص اليونان ومصر، وتنفيذاً للبيانات الختامية للاجتماعات الثلاثية بين كل من مصر وقبرص واليونان، فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية (شحاته، 2022، ص. 873).

بناءً على ما سبق تستند اليونان إلى قواعد القانون الدولي للبحار، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، في تعيين حدودها البحرية، وتتمسك بحقها في إعطاء الجزر اليونانية منطقة اقتصادية خالصة، وجرفاً قارياً. بالمقابل تدفع تركيا بهذا الحق، وتطالب بتطبيق حالات الظروف الخاصة، مستندة إلى السوابق القضائية الدولية، وأحكام محكمة التحكيم.

كما ترى تركيا أنّ اليونان لم تعتمد على ذات المعيار، الذي تطالب به في ترسيم حدوده البحرية معها، عندما قامت بترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة، وجرفها القاري مع إيطاليا في البحر الأيوني. حيث كانت اليونان قد أبرمت اتفاقية مع إيطاليا لتحديد الجرف القاري في عام 1977، بناءً على أحكام اتفاقية جنيف للجرف القاري 1958. وتمّ تطبيق قواعد العرف الدولي في الترسيم، باعتبار إيطاليا لم تكن طرفاً في اتفاقية جنيف للجرف القاري، وتوصل الطرفان إلى ذلك باعتماد خط الوسط، والبعد المتساوي بين الساحلين المتقابلين، مع منح تأثير نسبي للجزر اليونانية المقابلة للساحل الإيطالي. وفي عام 2020، تم إبرام اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين، بحيث لم تضع حدوداً جديدة، واعتبرت أنّ الحدود التي توصل إليها الطرفان عند ترسيم الجرف القاري

عام 1977، هي حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة. وعليه ترى تركيا أنَّ اليونان من خلال تحديد مناطقه الاقتصادية الخالصة مع إيطاليا لم تطالب بالتأثير الكلي للجزر اليونانية، على عكس ما تطالب به في شرق المتوسط مع تركيا، الأمر الذي تعتبره تركيا تناقضاً لوجهات النظر اليونانية في ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع دول الجوار، وبالتالي فهي تربط ذلك بالعلاقات السياسية أكثر من ربطه بالنصوص القانونية، والسوابق القضائية الدولية (أجار، 2020، ص. 92-95).

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية والعسكرية للنزاع التركي اليوناني

ارتبطت مسألة النزاع التركي اليوناني على الحدود البحرية ارتباطاً وثيقاً، بتحديد مجال ممارسة الحقوق السيادية في الجرف القاري المتنازع عليه بين الطرفين، والمتمثلة بأنشطة، وعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز. إضافة إلى مسألة السيادة على الجزر اليونانية في بحر إيجه، وتسليح هذه الجزر.

الفرع الأول: ملامح الاشتباك بين تركيا واليونان في ظل عمليات التنقيب عن النفط والغاز

أعلنت اليونان في عام 1963، البدء بالتنقيب عن النفط، والثروات الطبيعية في الجرف القاري في بحر إيجه، استناداً إلى اتفاقية جنيف للجرف القاري 1958، التي صادقت عليها (أحمد، 2007، ص. 222). وبدأت ملامح النزاع على النفط، والغاز تظهر مع تركيا، عندما أجرت اليونان أول عملية للبحث، والتنقيب خارج المياه الإقليمية، بالقرب من جزيرتي "رودوس"، و"كارباتوس". وفي عام 1969، وسّعت اليونان من عمليات البحث، والتنقيب لتشمل الحدود الشمالية، والشرقية مع تركيا (Toppare, 2006, p. 16).

كما قامت اليونان في عام 1970، بمنح ترخيصاً للتنقيب عن النفط والغاز في شمال بحر إيجه، لمجموعة من شركات التنقيب عن النفط والغاز، برئاسة شركة "أوشانيك للاستكشاف" Oceanic Company Exploration، وأسفرت عمليات البحث بين عامي 1971 و1972، عن اكتشاف حقل للنفط والغاز بالقرب من الساحل الشرقي لجزيرة "تاسوس" (Phylloctopoulos, 1974, p. 432). وأعلنت أنَّ كل ما في جرفها القاري من ثروات، ومعادن حق لها دون غيرها، ولها الحق في ممارسة السيادة عليها (قطب. 2022، ص 131-132)، مما أثار حفيظة تركيا، وهددت باللجوء إلى القوة العسكرية لاحتلال بحر إيجه في حال أقدمت على مثل ذلك (Heraclides. 2010, p. 183).

قامت تركيا في عام 1973، ورداً على الأنشطة اليونانية، بإجراء عمليات مسح زلزالي بالقرب من ساحلها للبحث عن النفط والغاز، ومنحت ترخيصاً لشركة البترول الوطنية التركية TPAO، للتنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري لبحر إيجه، وأرفقت هذه التراخيص بخرائط لعمليات البحث، بحيث شملت هذه العمليات جزءاً من الجرف القاري العائد للسيادة اليونانية، وفق ما تراه اليونان حسب اتفاقية جنيف للجرف القاري 1958. (Heraclides, 2010, pp. 77-78; Papacosma, 1984, p 303). وكذلك قامت تركيا بمنح تراخيص للتنقيب في الجزء الجنوبي من بحر إيجه، بالقرب من جزر "نيكاريا وروديكانيز" وغرب وشرق جزيرة "رودوس". (Phylloctopoulos, 1984, pp. 433-434; Schmitt. 1996, p 52).

اعتبرت اليونان أنَّ تركيا لا تحترم سيادة اليونان، وتنتهك وتتعدى على الحقوق اليونانية في الجرف القاري. وتقدّمت الحكومة اليونانية بمذكرة احتجاج إلى الحكومة التركية بتاريخ 7 شباط عام 1974، أكدت من خلالها على أنَّ المناطق التي شملتها تراخيص

التنقيب، الممنوحة من قبل الحكومة التركية لشركة النفط والغاز الوطنية التركية، هي مناطق واقعة في الجرف القاري اليوناني، وعليه فإنّ رخص الاستكشاف والتنقيب مخالفة لقواعد القانون الدولي وغير صالحة. وردّت تركيا على ذلك بأنّ هذه التراخيص تقع ضمن الجرف القاري التركي. (Heraclides, 2010, pp. 168-169; Papacosma, 1984, p 304)، وعلى إثر ذلك أعلنت الحكومة التركية في 29 أيار عام 1974، عن ابحار السفينة Candaril إلى بحر ايجه لإجراء عمليات المسح إلى أماكن التراخيص. (Heraclides, 2010, p. 79; Schmitt, 1996, p. 54).

احتجّت اليونان على هذه التصرفات، وطالبت بحل النزاع من خلال المباحثات والمفاوضات الثنائية (Heraclides, 2010, p. 79; Schmitt, 1996, p. 54)، لكن إصرار تركيا على استئناف عمليات البحث أدّى ذلك إلى توتر العلاقات بين الطرفين، فاقترحت اليونان رفع النزاع القائم إلى محكمة العدل الدولية للنظر فيه، والتوصل لحل قضائي ملزم للطرفين. بالمقابل طالبت تركيا إعطاء الأولوية للمباحثات، والمفاوضات الثنائية لحل هذا النزاع (Heraclides, 2010, p. 81).

أعلنت تركيا في عام 1976، أنها ستجري عمليات البحث والتنقيب بالقرب من جزيرة "تاسوس"، والتي كان اليونان قد أعلن عن اكتشافات النفط والغاز فيها، وأطلق سفينة Sizmik1، لجمع المعلومات والبيانات عن المنطقة، حيث قامت بإجراء عمليات مسح بالقرب من جزيرتي "خيوس" و"لسبوس"، وترافقها سفينة حربية، مع غطاء جوي من الحربية التركية، وهي متجهة نحو جزيرة "تاسوس" في شمال بحر ايجه (الأشعل، 1981، ص. 190). لاقى ذلك تنديداً من الجانب اليوناني، وأعلن النفير العام للوحدات البحرية، وقام بتسليح الجُزر اليونانية الشرقية التي كانت منزوعة السلاح لرد أي اعتداء أو أي عمل عسكري من قبل تركيا يهدد سلامة الجزر اليونانية (Beeley, 1978, p. 363). بالمقابل أعلنت تركيا عن تشكيل الجيش الرابع في أزمير المعروف باسم جيش ايجه "Aegean Army"، الأمر الذي أُنذر بمواجهة عسكرية مراقبة بين الطرفين، مما دفع اليونان بتوجيه رسالة لمجلس الأمن لعقد جلسة طارئة للنظر في التهديدات، والانتهاكات التركية المتكررة لحقوق السيادة لليونان في الجرف القاري، والتي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين (Schmitt, 1996, p. 54).

زاد الاهتمام من قبل تركيا بعمليات البحث، والتنقيب في شرق المتوسط، حيث قامت وبعد تحديد جرفها القاري بشكل رسمي، بإطلاق جولات من التراخيص للتنقيب عن النفط والغاز، بالقرب من جزيرة "كريت" اليونانية، الأمر الذي اعتبرته اليونان، انتهاكاً لسيادتها، واعتبرت أنّ هذه العمليات تقع ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، على اعتبار أنّها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.

لقد خاض الطرفان جولاتٍ متكررةٍ من المفاوضات الثنائية المباشرة، من أجل التوصل لحلّ النزاع بينهما. لكن مع المباحثات الطويلة لم يتوصل الطرفان إلى حلّ هذه القضية، الأمر الذي استدعى إلى تدخل مجلس الأمن بناء على طلب اليونان.

تزامناً مع ذلك، كانت قد تقدمت اليونان بشكوى إلى محكمة العدل الدولية، للنظر في النزاع، والتوصل لتسوية قضائية، وطلبت منها اتخاذ تدابير مؤقتة لوضع حد لكل من انتهاكات السفن التركية للسيادة البحرية اليونانية، وعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز داخل المياه الإقليمية اليونانية. كما طالبت اليونان المحكمة الفصل في تمتع الجُزر اليونانية بجرف قاري وفقاً لقواعد القانون الدولي، وتحديد الخط الفاصل بين الجرف القاري التركي، واليوناني وفقاً لما تراه المحكمة، وحق اليونان في ممارسة السيادة المتعلقة بشأن البحث، واستكشاف واستغلال الثروات الطبيعية في جرفها القاري. ومن جهة أخرى طالبت بوقف عمليات البحث، والاستكشاف التي تقوم بها

تركيا ضمن الجرف القاري اليوناني، وعدم السماح بذلك دون موافقة مسبقة من اليونان، وإدانة هذه الأعمال على اعتبار أنها تشكل انتهاكاً للسيادة اليونانية. (ICJ, 10 August 1976, pp. 56-66)

اعترضت تركيا في ردها على المطالب اليونانية من خلال مذكرة قدمتها إلى محكمة العدل الدولية، بتاريخ 26 آب 1976، وبيّنت فيها أنّ الأنشطة التي قامت بها تركيا في الجرف القاري ليس من شأنها الضرر بالمصالح والحقوق اليونانية، على اعتبار أنها كانت خارج المياه الإقليمية اليونانية، كما لا ترغب تركيا في التصعيد العسكري أو استخدام القوة التي قد تضر بالعلاقة بين البلدين، كما وأنها تلتزم باستئناف المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية وفق ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، وتؤكد رفض اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للنظر في القضية موضوع الشكوى. (ICJ, 19 December 1978, P. 17)

قرت المحكمة بعد ذلك رفض طلب اليونان باتخاذ تدابير مؤقتة، وذهبت إلى أنّ الجرف القاري لم يتم تحديده من قبل الطرفين، وبالتالي تبقى المنطقة التي تمارس فيها الدولتين عمليات التنقيب منطقة متنازعة عليها، ولا يمكن اعتبار الأنشطة التركية فيها انتهاك للسيادة اليونانية، على اعتبار أنه لم يتم تحديد المناطق التي تخضع للسيادة اليونانية بشكل جذري. كما ورأت المحكمة أنّ الأضرار التي قد تصيب حقوق اليونان بسبب حصول تركيا على معلومات من المنطقة موضوع النزاع بطريق الكشف الزلزالي، ليست أضراراً من النوع الذي يستحيل تعويضه. (ICJ, 11 September 1976, pp. 10-13)

من جهة أخرى فقد أعلنت عدم اختصاصها للنظر في هذه القضية لسببين: الأول اتفاق الأطراف على تسوية النزاعات بينهما من خلال المفاوضات المباشرة استناداً إلى اتفاقية "الباسيفك" 1928 Pacific، الموقعة بين الطرفين. وثانياً عدم قبول تركيا الاختصاص القضائي للمحكمة للنظر في هذا النزاع (ICJ, 11 September 1976, p. 45).

الفرع الثاني: تسليح الجُزر اليونانية

تعتبر قضية تسليح الجُزر اليونانية القريبة من الساحل التركي، من أحد أسباب النزاع بين الدولتين، إذ لم تكن هذه القضية منفصلة عن سواها، فهي مرتبطة بشكل متّصل بعمليات التنقيب عن النفط والغاز في بحر إيجه، وشرق المتوسط.



الشكل رقم (7): الجُزر اليونانية منزوعة السلاح

المصدر: موقع عربي بوست

<https://e9rp.short.gy/mKnLmm>

تم التنازل في عام 1914، بموجب القرار الذي تم اعتماده في مؤتمر لندن لعام 1913، من قبل "بريطانيا العظمى، فرنسا، روسيا، ألمانيا، إيطاليا، النمسا والمجر" عن جُزر "ليمنوس، ساموثراكي، ليسبوس، خيوس، وإيكاريا" وغيرها، بشرط إبقائها منزوعة السلاح. وفي عام 1923 وبعد توقيع معاهدة لوزان للسلام، تم التأكيد على ما تم التوصل إليه في عام 1914 (رفيق، 2017، ص. 9). وحددت المادة 13 من معاهدة لوزان 1923 الوضع القانوني والعسكري لجُزر "ليسبوس، خيوس، ساموس، إيكاريا"، وفرضت بعض القيود المتعلقة بوجود القوات العسكرية، وإقامة التحصينات التي تعهدت بها اليونان كالتزامٍ تعاقديٍّ بالمراعاة النابعة من هذه المعاهدة (رفيق، 2017، ص. 9).

كما إنّه تم التأكيد على الوضع العسكري لجُزر بحر إيجه الشرقية منزوعة السلاح مرة أخرى في معاهدة باريس للسلام 1947، وفق ما نصت عليه معاهدة لوزان 1923، وكما منحت اليونان السيادة على "جُزر الدوديكانيز"، بعد أن تم التنازل عنها من قِبل دول الحلفاء لصالح اليونان، على أن تكون منزوعة السلاح بشكل نهائي (Stivachtis, 1999, p. 104).



الشكل رقم (8): الجُزر اليونانية في بحر ايجه منزوعة السلاح

يمثل اللون الأزرق الجُزر التي تخضع للسيادة اليونانية بموجب معاهدة لوزان 1923

يمثل اللون الأحمر الجُزر التي تخص للسيادة اليونانية بموجب معاهدة باريس 1947

المصدر: TRT World

<https://e9rp.short.gy/VXKqqR>

بدأت اليونان في تسليح بعض جُزر شرق بحر ايجه في عام 1960، وكانت بداية من جزيرة "رودس" ثم "ليمنوس"، وأُرسلت تركيا اعتراضات رسمية إلى اليونان في 29 حزيران 1964، بشأن قيامها بذلك. وأعلنت اليونان أنّها لم تقم بأي نشاطٍ عسكري يتعارض

مع المعاهدات الدولية، ولم تُقدّم على تسليح هذه الجُزر، التزاماً منها بمعاهدتي لوزان وباريس (Acer, 2022). وقد كان الهدف من ذلك مواجهة أي عملية عسكرية تقوم بها تركيا تجاه الأراضي، والجُزر اليونانية، وذلك بعد "التدخل" التركي في قبرص عام 1974. ولوضع حد للأنشطة التركية المتعلقة بالبحث، والتقيب عن النفط والغاز في بحر ايجه (Stivachtis, 1999, pp. 104-105). وقد اعتبرت تركيا أنّ التصرف مخالف للقواعد القانونية المتفق عليها، فيما يتعلق بالتواجد العسكري في هذه الجُزر، وأنها تنتهك نصوص معاهدة باريس للسلام 1947، التي من خلالها مُنحت السيادة لها على هذه الجُزر (Acer, 2022; Stivachtis, 1999, pp. 104-105). والتي تحظر بشكل صارم عسكرة جُزر بحر ايجه الشرقية، وتقرض التزامات ومسؤولية قانونية على اليونان على الإبقاء على وضعها منزوعة السلاح (Acer, 2022; Stivachtis, 1999, pp. 106-107). ورداً على هذه العمليات ذلك قامت تركيا بتأسيس جيش ايجه "Aegean Army" في عام 1976، حمايةً لأمنها القومي (Acer, 2022).

وأقامت اليونان القواعد العسكرية في هذه الجُزر بما يتناقض مع التزاماتها بموجب معاهدة لوزان، ومعاهدة باريس للسلام. وقد زادت هذه الأعمال العسكرية بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وأصبحت جزءاً من النزاع بين الطرفين. وطالبت تركيا باحترام وضع هذه الجُزر منزوعة السلاح، واحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والوفاء بالتزاماتها الدولية. في المقابل ترى اليونان أنّه من حقها تسليح هذه الجُزر، كما هو الحال في بقية دول أوروبا. حيث توقف تطبيق قانون نزع السلاح من الجُزر، والأقاليم مع إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو، كما هو الحال في قرار نزع السلاح من جُزر Pantelleria و Linosa الإيطاليتين. وقرار وقف نزع سلاح ألمانيا الغربية من جانب الناتو، ووقف قرار نزع السلاح من بلغاريا ورومانيا وألمانيا الشرقية والمجر، وكذلك وقف قرار نزع السلاح في فنلندا. كما ترى أنّ هذا التسليح لا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي العام، وميثاق الأمم المتحدة، إذ كفل ميثاق الأمم المتحدة للدول الحق في الدفاع المشروع عن أي خطر قد تتعرض له (Stivachtis, 1999, p. 114).

ومن جانب آخر ترى اليونان أنّ تركيا ليست طرفاً في معاهدة باريس 1947، وبالتالي فإنّ القواعد والنصوص الواردة فيها، وخاصة ما يتعلق بموضوع تسليح جُزر "الدوديكانيز"، تفرض التزاماً بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، ولا يمتد الأثر النسبي لهذه المعاهدة إلى تركيا، وبالتالي لا يحق لها الاعتراض على تسليح الجُزر، على اعتبار أنّ الدول الأطراف لم تمنع ذلك، وأنّ اتفاقية "موننترو" 1936، قد أنهت معاهدة لوزان 1923، وحلّت محلها، وبالتالي لا يتعارض ذلك مع قيام اليونان بتسليح الجُزر اليونانية (Stivachtis, 1999, pp. 104-105).

لكن ورغم كثرة الخلافات بين تركيا واليونان وطول مدتها، وتباين حدة التوتر بينهما، لم تصل في أي مرة لمرحلة التخلي عن المفاوضات، ما يجعل مساحة التفاوض مفتوحة، وقد حملت زيارة رئيس الوزراء اليوناني Kyriakos Mitsotakis "كيرياكوس ميتسوتاكيس" في 13 آذار 2022، لتركيا ولقائه بالرئيس التركي، والتضامن والتعاون اليوناني مع تركيا بعد الزلزال التي ضربت تركيا في شهر شباط 2023، ولقاءات مسؤولي البلدين في اجتماعات حلف "الناتو"، وتصريحات اليونان الأخيرة عن انفتاحها للحوار في أي وقت مع تركيا بوادر لحلحلة الأزمة، وتقادي الوقوع في فخ الحرب، التي لا يستطيع أحد تحمل تداعياتها في الوقت الراهن. ورغم ذلك ما زال النزاع مازال قائماً، وقد لا يتم حله في المدى القريب، نظراً لتعقد وتداخل المسائل السياسية والقانونية المرتبطة بالنزاع. فالنزاع لم يعد نزاعاً بين كل من اليونان وتركيا فحسب، بل تعدّت آثاره ليشمل دول شرق المتوسط، ويتداخل مع القضية القبرصية. كما وامتدت لترمي بظلالها على الاتحاد الأوروبي الذي أصبح جزءاً من هذا النزاع، فتحول إلى نزاع جيوسياسي أوروبي تركي (Mazis, 2013, pp. 304-305).

الخاتمة:

يشكل النزاع التركي اليوناني على الموارد الهيدروكربونية في بحر إيجه وشرق المتوسط واحداً من أبرز الملفات الجيوسياسية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، إذ يتداخل فيه العامل الاقتصادي المرتبط بالثروات الطبيعية، والعامل الاستراتيجي المرتبط بالسيادة على المساحات البحرية، والعامل السياسي المتعلق بالتنافس على النفوذ في المنطقة. كما ويمثل هذا النزاع مثلاً على تعقيدات ترسيم الحدود البحرية في المناطق الغنية بالموارد، خاصة عندما تتداخل المصالح السيادية مع الحسابات الاقتصادية والاستراتيجية. كما تعكس الأزمة غياب آلية فاعلة لحل نزاعات الحدود البحرية والاستفادة العادلة من موارد الطاقة في المناطق البحرية المتنازع عليها، ما يزيد من احتمالات التصعيد وتهديد الأمن الإقليمي.

تسعى كل من تركيا واليونان من خلال سيطرتها على هذه الموارد إلى تعزيز موقعها في معادلة الطاقة الإقليمية والدولية، حيث تطمح كل منهما لتكون ممراً ومركزاً لنقل الطاقة إلى أوروبا الغربية، لكن مع استمرار النزاع دون حلول دبلوماسية قد يؤدي إلى خسائر متبادلة ويعرقل فرص التنمية المشتركة. وإن تجاوز هذا النزاع يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتفعيل أدوات القانون الدولي، والانفتاح على التعاون الإقليمي من أجل بناء نموذج مشترك لإدارة الثروات البحرية وتحقيق الاستقرار المستدام في شرق المتوسط.

النتائج:

- 1- أدت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط إلى تعقيد النزاع التركي اليوناني، ليتجاوز الأبعاد الثنائية، ويرتبط بصراعات قانونية واقتصادية وجيوسياسية متشابكة، ويعكس غياب آلية إقليمية فعالة لتسوية الخلافات البحرية.
- 2- تباين التفسيرات القانونية لنصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، بين تركيا واليونان، وبما إن تركيا حيث لم توقع على الاتفاقية، فإن هناك صعوبة في التوصل إلى تفاهم مشترك.
- 3- ساهم النزاع بين تركيا واليونان إلى انخراط القوى الدولية والإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، في تعقيد المشهد، حيث تدعم بعض هذه الأطراف مواقف اليونان أو تركيا بما يتماشى مع مصالحها الطاقة والأمنية.
- 4- إن استمرار النزاع يحول دون استغلال مشترك ومستقر للثروات البحرية، ويهدد مشاريع نقل الغاز إلى أوروبا، مما ينعكس سلباً على أمن الطاقة الأوروبي.
- 5- زادت المناورات العسكرية والاستفزازات البحرية من مخاطر الانزلاق نحو مواجهة مسلحة، ولو بشكل محدود، بين البلدين العضوين في حلف الناتو.

التوصيات:

- 1- إطلاق مفاوضات مباشرة بين تركيا واليونان تحت رعاية دولية محايدة، بهدف التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية بناءً على القانون الدولي والاعتبارات الجغرافية الخاصة.
- 2- تفعيل آلية إقليمية للوساطة تحت إشراف الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، تضم جميع دول شرق المتوسط المعنية بالنزاع.
- 3- دعم إنشاء منتدى حوار فني وقانوني يضم خبراء من الجانبين لمناقشة الجوانب التقنية والقانونية المتعلقة بالجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة.
- 4- تشجيع مشاريع مشتركة للطاقة بين تركيا واليونان والدول الأخرى في شرق المتوسط، ما يعزز التعاون الاقتصادي ويقلل من فرص التصعيد.
- 5- تعزيز الدور الدبلوماسي لحلف الناتو في تهدئة التوترات بين عضوين من أعضائه، ومنع اندلاع نزاع مسلح يؤثر على استقرار المنطقة بأكملها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأمم المتحدة، رسالة ممثل اليونان الدائم لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 19 شباط 2020 منشورة على موقع الأمم المتحدة على الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/3853067?ln=en>
- أجار، ي. (خريف 2020). التناقضات الحقوقية المتعلقة بالجزر اليونانية: المعاهدة البحرية بين اليونان وإيطاليا "نموذجاً"، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، إسطنبول، السنة 9، العدد 4، ص 85-102.
- أحمد، هـ. (2025). قواعد القانون الدولي النازمة للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقاتها على مضيق البوسفور والدردنيل التركيين، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، المجلد 5، العدد 23، ص 77-94.
- أحمد، و. (كانون الثاني 2007). النزاع التركي اليوناني على بحر إيجه في ضوء القانون الدولي للبحار، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، السنة 4، العدد 7، ص 211-243.
- الأشعل، ع. (1981). النزاع اليوناني التركي في بحر إيجه أمام محكمة العدل الدولية (1976-1978)، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد 37، ص 185-211.
- الجوهري، ي. (1984). جغرافية البحر المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الحاج، س. (فبراير 2017). تركيا واليونان وتسخين بحر إيجه، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول.

- الحوشي، ف. (كانون الأول 2021). اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان: أسبابه، آليات تنفيذه، ونتائجه، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 13، ص 9-33.
- الرشايدة، ب. (حزيران 2021). الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد 24، المجلد 2، ص 370-395.
- دوران، ب. والرنتيسي، م. (2022). تركيا والطاقة في شرق المتوسط (الحاضر والمستقبل): تغير المواقف الإقليمية تجاه الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا، ص (99-108). في كتاب سيتا 82، ترجمة: حمزة، م. مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إسطنبول. رفيق، ع. (أغسطس 2017). ترجمة النص الكامل لمعاهدة لوزان 1923، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول.
- سلمي، ج. (9 ديسمبر 2019). تركيا وليبيا وجيوبولوتيك الطاقة في المتوسط، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول. شحاته، أ. (كانون الثاني 2022). المكاسب الاقتصادية المترتبة على ترسيم الحدود البحرية في إطار التكتلات الاقتصادية، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد 5، ص 856-881.
- عيش، م. (يوليو 2022). تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، مصر، العدد 21، الجزء 2، ص 50-129.
- قطب، م. (نوفمبر 2022). النزاع التركي اليوناني على الجرف القاري في بحر ايجه (1963-1982)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 10، العدد 81، ص 111-168.
- كريكش، ن. (ربيع 2020). السياق الليبي لمذكرة التفاهم التركية الليبية، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، إسطنبول، السنة 9، العدد 2، ص 57-70.
- مجدي، إ. (7 آب 2020). لماذا غضبت تركيا من اتفاق مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية. موقع انديبننت عربية. <https://www.independentarabia.com/node/141311>
- موسى، ع. (13 تشرين الأول 2022). عودة الاستقطاب: تأثير مذكرة الطاقة بين تركيا وحكومة الدبيبة في أزمة ليبيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7702>
- يايجي، ج. (ربيع 2020). المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا: النتائج والآثار، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إسطنبول، السنة 9، العدد 2، ص 25-38.

ثانياً: المراجع الإنكليزية

- Acer, Y. (15 June 2022). Demilitarization of East Aegean Islands is a must for a Real Peace, Daily Sabah. <https://www.setav.org/en/demilitarization-of-east-aegean-islands-is-a-must-for-a-real-peace/>
- Beeley, B. (1978). The Greek - Turkish Boundary: Conflict at the Interface, Transactions of the Institute of British Geographers, Vol. 3, No. 3. pp. 351-366.
- Bederman, D. (2010). International Law Frameworks, Thomson Foundation Press, New York.
- Heraclide, A. (2010). The Greek - Turkish Conflict in the Aegean: Imagined Enemies, Palgrave Macmillan, UK.
- Lika, I. (August 2020). The Greece-Egypt Maritime Agreement and its Implications for the Greek-Turkish dispute in the Eastern Mediterranean, SETA Analysis, Turkey, No. 67. pp. 1-20.
- Mazis, I. (2013). Geopolitics of Hydrocarbons in the South- Eastern Mediterranean: Greek- Israeli- Cypriot Relations and the Importance of the EEZ of Kastellorizo, Civitas Gentium, National and Kapodistrian University of Athens, Hellenic Republic, Geopolitics Academic Dissertations.
- Papacosma, S. (1984). Legacy of Strife: Greece, Turkey, and The Aegean, Studia Diplomatica, Vol. 37, No. 3, pp. 295-318.
- Phyloctopoulos, A. (July 1974). Mediterranean Discord: Conflicting Greek-Turkish Claims on the Aegean Sea, The International Lawyer, Vol. 8, No. 3, pp. 431-441.
- Schmitt, M. (1996). Aegean Angst: The Greek- Turkish Dispute, Naval War College Review, US, Vol. 49. No. 3, pp. 42-72.
- Stivachtis, N. (1999). The Demilitarisation of the Greek Eastern Aegean islands, the case of Aegean and Dodecanese islands, The Turkish Yearbook, Vol. 29, pp. 99-130.
- Toppare, N. (March 2006). A Legal Approach to The Greek Turkish Continental Shelf Dispute at The Aegean Sea, A Master's Thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara.
- ICJ Judgement, Advisory Opinions and Orders** ثالثاً: قرارات وآراء استشارية لمحكمة العدل الدولية
- ICJ, 1976, Case of Aegean Sea Continental Shelf, Greece v. Turkey, Application Instituting Proceeding, 10 August 1976.
- ICJ, 1978, Reports of Judgement, Advisory Opinions and Orders, Case of Aegean Sea Continental Shelf, Greece v. Turkey, Judgement of 19 December 1978.
- ICJ, 1976, Reports of Judgement, Advisory Opinions and Orders, Case of Aegean Sea Continental Shelf, Greece v. Turkey, Order 11 September 1976.

“The Turkish-Greek Conflict Over Hydrocarbon Resources in the Aegean Sea and the Eastern Mediterranean”

Researcher:

Hasan Yaseen Al Mohamad

Department of Public International Law/ Faculty of Law and Political Science/ Beirut Arab University.

ABSTRACT:

This study seeks to analyze the dimensions of the Turkish-Greek conflict over hydrocarbon resources in the Aegean Sea and the Eastern Mediterranean, and its repercussions on sovereignty, the economy, and collective security in the absence of a bilateral border demarcation agreement between Turkey and Greece. The Turkish-Greek conflict over these resources is one of the most prominent geopolitical conflicts in the region, rooted in historical, geographical, and legal complexities related to issues of maritime sovereignty and border demarcation.

The conflict in the Aegean Sea centers on sovereignty over islands and the delimitation of maritime zones, including the territorial Exclusive Economic Zone (EEZ). Greece relies on the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea, which grants islands full maritime rights. Turkey, however, refuses to accede to the convention and opposes granting small islands (especially those close to its coast) extensive EEZs. It fears this would lead to a naval blockade and restrict its movement in the Aegean Sea. In the Eastern Mediterranean, tensions escalated significantly after the discovery of large natural gas reserves. Tensions further intensified after Turkey signed a maritime border demarcation agreement with the Libyan Government of National Accord in 2019, which Greece considered illegal and inconsistent with its maritime rights. Greece quickly agreed with Egypt to sign an agreement to demarcate the Exclusive Economic Zone in 2020.

The study relied on a descriptive and analytical approach to highlight the main causes of the Turkish-Greek conflict over gas in the Aegean Sea and the Eastern Mediterranean, and the resulting legal, economic, and security implications. It also relied on a historical approach, which helped identify the historical roots of the conflict, examine its current and future repercussions, and impact on international relations between the two parties.

The study concluded that the Turkish-Greek conflict over hydrocarbon resources in the Aegean Sea and the Eastern Mediterranean was a cause of increased tension between the two parties, transforming the conflict into a Turkish-European geopolitical conflict. It also hindered international cooperation to exploit these resources and led to the intervention of regional and international parties.

Keywords: Turkey, Greece, Maritime border demarcation, Eastern Mediterranean gas.